نشوء المدرسة البغدادية

محاضرة في المدارس النحوية

للأستاذ المساعد الدكتور مهند مجيد برع

اتبع نحاة بغداد فى القرن الرابع الهجرى نهجا جديدا فى دراساتهم ومصنفاتهم النحوية يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعا ، وكان من أهم ما هيّأ لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد وثعلب ، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما ويعنى بالتعمق فى مصنفات أصحابهما والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة.

وكان من هذا الجيل من يغلب عليه الميل إلى الآراء الكوفية ومن يغلب عليه الميل إلى الآراء البصرية ، فاضطرب كتّاب التراجم والطبقات إزاءه ، فمنهم من حاول تصنيف أفراده فى المدرستين الكوفية والبصرية على نحو ما صنع الزّبيدي في طبقاته ومنهم من أفردهم بمدرسة مستقلة كما صنع ابن النديم فى الفهرست ، وإن كان قد أدخل فيهم نفرا ليس لهم نشاط نحوى مذكور مثل ابن قتيبة وأبى حنيفة الدينوري.

وحاول بعض الباحثين المعاصرين أن ينفى وجود المدرسة البغدادية ، معتمدا على من ينظمون أفرادها فى البصريين والكوفيين وأن علمين من أعلام جيلها الثانى ينسبان أنفسهما فى البصريين ، وهما أبو على الفارسى وتلميذه ابن جنى ، إذ يعبّران فى تصانيفهما عنهم كثيرا بكلمة أصحابنا (١) ، وينتصران فى أغلب الأمر للآراء البصرية وكثيرا ما يطلق ابن جنى على الكوفيين اسم البغداديين (٢) ، وكأنهم مدرسة واحدة.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) انظر أبو على الفارسى لعبد الفتاح شلى (طبع مطبعة نهضة مصر) ص ١٠٦ والخصائص لابن جنى (طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٢) ١ / ١٣٧ وسر صناعة الإعراب (طبعة الحلبى) ١ / ٢٦٧.

(٢) الخصائص ١ / ١٨ وقارن ١ / ١٩٩.

٢٤٥

ولا يكفى أن ينسب ابن جنى وأبو على الفارسى أنفسهما فى البصريين ، لنعدهما حقّا منهم ، فإنهما اتبعا فى مصنفاتهما المذهب البغدادى الانتخابى ، وإن كانت قد غلبت عليهما النزعة البصرية ، وهى لا تخرجهما عن دوائر الاتجاه البغدادى القائم على الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين. وعلى غرارهما الزجاجى آخر الجيل الأول من البغداديين.

أما إطلاق ابن جنى اسم البغداديين على الكوفيين أحيانا فيرجع إلى أن جمهور الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليه النزعة الكوفية ، فسماهم الكوفيين تارة ، وتارة سماهم البغداديين ، وأهمهم ثلاثة : ابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩ للهجرة وابن شقير (١) المتوفى سنة ٣١٥ وابن الخياط (٢) المتوفى سنة ٣٢٠ وفيهم يقول الزجاجى : «من علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان وأبو بكر بن شقير وأبو بكر بن الخياط لأن هؤلاء قدوة أعلام فى علم الكوفيين ، وكان أول اعتمادهم عليه ، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين» (٣). ويصرّح الزجاجى فى موضع آخر بأن هؤلاء الأعلام ومعهم ابن الأنبارى الكوفى الخالص هم الذين ينقل عنهم احتجاجات الكوفيين لآرائهم ، فهم الذين ضبطوا هذه الاحتجاجات ووثقوها وأحكموها ، يقول فى كتابه الإيضاح بعد أن أن أورد جملة وجوه الاحتجاج لآراء الكوفيين التى سردها فى الكتاب سردا : «وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين وعلى حسب ما فى كتبهم إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم والمعنى واحد ، لأنا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان فى نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة فى الفائدة ، بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر فى كتبهم ، وكثير من ألفاظهم قد هذّبها من نحكى

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) راجع فى ترجمة ابن شقير السيرافى ص ١٠٩ حيث سلكه فى البصريين وكذلك الزبيدى ص ١٢٨ وانظر تاريخ بغداد ٤ / ٨٩ ونزهة الألباء ص ٢٥١ ومعجم الأدباء لياقوت ٣ / ١١ وإنباه الرواة ١ / ٣٤ وبغية الوعاة ص ١٣٠.

(٢) انظر فى ترجمته طبقات الزبيدى ص ١٢٨ ونزهة الألباء ص ٢٤٧ ومعجم الأدباء ١٧ / ١٤١ وإنباه الرواة ٣ / ٥٤ وبغية الوعاة ص ١٩.

(٣) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٧٩.

٢٤٦

عنه مذهب الكوفيين مثل ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط وابن الأنبارى ، فنحن إنما نحكى علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ومن جرى مجراهم ، مع أنه لا زيادة فى المعنى عليهم ولا بخس حظ يجب لهم» (١).

ومعنى ذلك أن ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط الذين جمعوا بين علمى البصرة والكوفة كما يقول الزجاجى هم الذين اشتقوا احتجاجات الكوفيين فى جملتها ، وهم الذين انتزعوا مقاييسها وعللها ، مع ما أمدهم به الكوفيون من الكسائى إلى ابن الأنبارى.

وكان تثقفهم بالنحو البصرى وما بسط فيه من العلل والمقاييس ووجوه الاحتجاج مادة صاغوا منها عملهم. وبذلك تتضح لنا صحة ما رواه صاحب الإنصاف من احتجاجات الكوفيين بإزاء احتجاجات البصريين فإن من يبحث عن هذه الاحتجاجات فيما وصلنا من كتابات الفراء وثعلب قلما يجد لها أصلا عندهما ، مما قد يدعو إلى الشك فى صحتها وأنها قد تكون من عمل بصريين متأخرين كما ظن ذلك فايل فى مقدمته للإنصاف ، وهو ظن واهم ، إنما هى من عمل أوائل البغداديين ممن سميناهم وأمثالهم ، ممن حاولوا ـ كما لاحظ الزجاجى ـ الاحتجاج للآراء الكوفية والاحتيال لها والتلطف فى بيانها. وهم أنفسهم الذين يطلق عليهم ابن جنى تارة اسم الكوفيين مدمجا فيهم سابقيهم من أمثال الكسائى والفراء ، وتارة يطلق عليهم اسم البغداديين ، يقصدهم وحدهم دون من تقدموهم من الكوفيين ، وهو الاسم الصحيح الذى يتطابق مع ما أكدته كتب التراجم من خلطهم بين آراء المدرستين الكوفية والبصرية.

وكان يعاصرهم من يخلط بين آراء المدرستين نازعا نزعة بصرية قوية ، على نحو ما يلقانا عند الزجاجى ، وخلفه أبو على الفارسى وتلميذه ابن جنى ، وكانا أشد منه نزوعا إلى آراء المدرسة البصرية ، ولعلهما من أجل ذلك كانا ينسبان أنفسهما إلى تلك المدرسة ، مما جعل الأمر يغمّ على بعض المعاصرين ، فيضيفهما إلى البصريين (٢) ، وهما ـ كما سنرى عما قليل ـ بغداديان ، يقفان غالبا مع

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الزجاجى ص ١٣١.

(٢) انظر مقدمة الشيخ محمد على النجار لكتاب الخصائص ص ٤٤.

٢٤٧

البصريين وقد يقفان مع الكوفيين حسب ما يقتضيه اجتهادهما ، وقد يخالفانهما جميعا حسب ما صحّ عندهما من الرأى الصائب.

وتلك هى المنازع العامة للمدرسة البغدادية ، وكأنما اتجهت اتجاهين : اتجاها مبكرا عند ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة الكوفية وأكثروا من الاحتجاج لها ، مع فتح الأبواب لكثير من آراء المدرسة البصرية ، وأيضا مع فتح باب الاجتهاد لبعض الآراء الجديدة ، واتجاها مقابلا عند الزجاجى ثم عند أبى على الفارسى وابن جنى ، نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة البصرية وهو الاتجاه الذى ساد فيما بعد لا فى مدرسة بغداد وحدها ، بل فى جميع البيئات التى عنيت بدراسة النحو. ولعل من الخير أن نقف وقفة قصيرة عند أهم من مشّلوا المنزعين فى نشأة تلك المدرسة ، وهما ابن كيسان والزجاجى ، ثم نتلوهما بالحديث عن أبى على الفارسى وابن جنى ومن جاء فى إثرهما من نحاة إيران والعراق والشام ممن استضاءوا بمنهجهما النحوى فى نشاطهم العلمى.

ابن كيسان (١)

هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، وسلكه بروكلمان وبعض كتاب التراجم فى المدرسة البصرية ، وهو يعد أول أئمة المدرسة البغدادية ، فقد توفى سنة ٢٩٩ للهجرة ، وكان قد أخذ عن المبرد وثعلب وأتقن مذهبى البصريين والكوفيين فى النحو ، وكان أبو بكر بن مجاهد إمام القراء فى عصره يقول هو أنحى من ثعلب والمبرد ، وصنف كتبا كثيرة منها كتاب اختلاف البصريين والكوفيين وكتاب الكافى فى النحو وكتاب التصاريف ، وكتاب المختار فى علل النحو فى ثلاث مجلدات وقد أشار إليه الزجاجى فى الإيضاح ، ولعله هو الذى عنى فيه بوضع احتجاجاته لآراء المدرسة الكوفية.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) انظر فى ترجمة ابن كيسان الزبيدى ص ١٧٠ والسيرافى ص ١٠٨ ومراتب النحويين ص ١٤٠ ونزهة الألباء ص ٢٣٥ وتاريخ بغداد ١ / ٣٣٥ ومعجم الأدباء ١٧ / ١٣٧ وإنباه الرواة ٣ / ٥٧ ومرآة الجنان ٢ / ٢٣٦ وشذرات الذهب ٢ / ٢٣٢ وبغية الوعاة ص ٨.

٢٤٨

وفى كلام الزجاجى عنه ما يدل على أنه كان يعنى بحدود النحو ، فقد نقل عنه حدّ الاسم بقوله : «الأسماء ما أبانت عن الأشخاص وتضمنت معانيها نحو رجل وفرس» ثم قال : «ولا بن كيسان فى كتبه حدود للاسم غير هذا هى من جنس حدود النحويين ، وحدّه فى الكتاب المختار بمثل الحد الذى ذكرناه من كلام المنطقيين» (١) يريد حدّهم له بقولهم : «الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان» (٢). ولعل فى ذلك ما يدل على أن ابن كيسان كان يأخذ نفسه بثقافة منطقية عميقة ، ويقول مترجموه إنه كان يمتاز بحدة خاطره وبعد غوصه وغرائب قياساته ، ويضربون مثلا لذلك أنه سئل عن قراءة آية سورة طه : (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) ما وجهها من الإعراب؟ فقال : نجعلها مبنية (أى تلزم الألف فى حالتى النصب والجر) فسئل عن علة بنائها فقال لأن المفرد منها مبنى وهو هذا وكذلك الجمع هؤلاء مبنى ، فنجعلها مبنية مثلهما.

ويقول مترجموه أيضا إنه مزج النحوين : البصرى والكوفى ، فأخذ من كل واحد منهما ما غلب على ظنه صحته ، واطرد له قياسه ، وترك التعصب لأحد الفريقين على الآخر. وتدور له فى كتب النحو آراء كثيرة ، منها ما وافق فيه البصريين ومنها ما وافق فيه الكوفيين ومنها ما وصل إليه باجتهاده وبعد غوره ، فمما وافق فيه البصريين ذهابهم إلى أن الناصب للمضارع بعد لام التعليل أن مضمرة مثل جئت لأكرمك ، وإنما قدروا بعدها أن لأنها قد تظهر فى مثل قولك جئت لأن أكرمك. ومع ارتضائه هذا الرأى البصرى أضاف إليه أنه يجوز أن يكون الناصب بعد لام التعليل كى محذوفة لمجيئها أيضا فى مثل قولك جئت لكى أكرمك ، ومعروف أن الكوفيين يذهبون إلى أن لام التعليل تنصب المضارع بنفسها دون حاجة إلى تقدير أن كما ذهب البصريون (٣). وكان يذهب مذهب المبرد وابن السراج تلميذه فى أن العامل فى التابع من النعت والتأكيد وعطف البيان هو العامل فى المتبوع ينصبّ عليهما انصبابة واحدة ، وكان الخليل وسيبويه والأخفش يذهبون إلى أن العامل فيها جميعا هو التبعية (٤). وكان يرى رأى الزجاج فى أن الضمير

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الزجاجى ص ٥٠.

(٢) انظر الزجاجى ص ٤٨.

(٣) المغنى ص ٢٣١ والهمع ٢ / ١٦.

(٤) الهمع ٢ / ١١٥.

٢٤٩

من «هو وهى» الهاء فقط والواو والياء زائدتان لحذفهما فى المثنى والجمع. بينما كان يرى بقية البصريين أن هو وهى جميعا أصلان (١). وكان يتابع يونس فى أن «إما» فى مثل قولك جاء إما زيد وإما عمرو ليست عاطفة ، وإنما العطف بالواو التى قبلها (٢).

ومما كان يوافق فيه الكوفيين جواز تقديم خبر «ما زال» عليها ، فتقول قائما ما زال زيد ، بينما كان البصريون لا يجيزون مثل هذا التعبير (٣). وكان يوافقهم فى أن «إيا» عماد فى «إياك وإياى وإياه وأخواتهما» والضمير ما يتلوها ، بينما ذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمازنى إلى أن الاسم المضمر هو «إيا» وما بعده حرف يدل على أحوال المرجوع إليه من الخطاب والتكلم والغيبة (٤). ووافقهم فى أن الاسم المؤنث علما لرجل مثل طلحة يجوز أن يجمع جمع مذكر سالما فيقال طلحون ، وكان الكوفيون يوجبون سكون عينه ، بينما جوّز فتحها قياسا على الجمع بالألف والتاء ، إذ يقال طلحات بفتح اللام وكان البصريون لا يجيزون جمع هذا العلم إلا جمع مؤنث سالما (٥). ومما وافقهم فيه جواز التوكيد بأكتع وأبصع وأبتع دون ذكر لكلمة جميع ، فيقال جاءوا أكتعون ، واشترط البصريون سبق كلمة أجمع لها فلا يقال عندهم إلا «جاءوا أجمعون أكتعون» ، واستدل ابن كيسان والكوفيون بسماع مثل قول بعض الشعراء : تحملنى الذلفاء حولا أكتعا (٦). وكان يذهب مذهبهم فى أن مثل ثلاث ورباع ممنوع من الصرف للعلمية والعدل ، بينما ذهب البصريون إلى أن المانع الوصفية والعدل ، بدليل وقوعه حالا فى مثل جاءنى القوم مثنى (٧). ومنع الفراء الفصل بين اسم إن وخبرها فى مثل «إن زيدا لأظن قائم وإن زيدا لغير شك قائم وإن زيدا لئن شاء الله قائم» واحتج لذلك ابن كيسان بقوله : إنما امتنع ذلك لأنه كلام معترض به من إخبارك عن نفسك كيف وصفت الخبر عن زيد شكّا كان عندك أو يقينا ،

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) ابن يعيش ٣ / ٩٧ والهمع ١ / ٦١.

(٢) الهمع ٢ / ١٣٥

(٣) ابن يعيش ٧ / ١١٣

(٤) الرضى على الكافية ٢ / ٩.

(٥) الرضى ٢ / ١٦٨.

(٦) الهمع ٢ / ١٢٣.

(٧) الرضى ١ / ٣٦.

٢٥٠

والتوكيد إنما هو لخبر زيد لا لخبرك عن نفسك لأن «إن» لا تتعلق بخبرك وهى متجاوزة إلى الخبر (١).

ولابن كيسان بجانب ذلك آراء اجتهادية كثيرة انفرد بها ، فمن ذلك أنه كان يجوّز تذكير الفعل مع المبتدأ المؤنث المجازى مثل «الشمس طلع» لمجىء ذلك على لسان الشعراء فى مثل : ولا أرض أبقل إبقالها. كما جوز تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقى بدون فاصل لقول بعض الشعراء : تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما. واستدل أيضا بأن سيبويه حكى عن بعض العرب : «قال فلانة» (٢). وكان يعتلّ بأن الحال سدت مسد الخبر فى مثل «كتابتى الشعر قائما» لشبهها بالظرف فكأنما قيل كتابتى الشعر فى حال قيام (٣). وذهب الجمهور إلى أن أمس بنيت لتضمنها معنى لام التعريف ، بينما ذهب ابن كيسان إلى أن علة بنائها تضمنها معنى الفعل الماضى ، وأعربت «غد» لأنها فى معنى الفعل المستقبل وهو معرب (٤). وكان يذهب إلى جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور مستدلا بقوله تعالى : (وَما أَرْسَلْناكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) بينما كان سيبويه وكثير من البصريين يمنعون ذلك (٥). وذهب الجمهور فى مثل ما قام زيد ولكن عمرو إلى أن الواو هى العاطفة ولكن حرف ابتداء ، بينما ذهب ابن كيسان إلى أن لكن هى العاطفة والواو زائدة (٦). ومنع الجمهور جمع مثل أحمر جمع مذكر سالما وكذلك جمع حمراء جمع مؤنث سالما ومثلهما سكران وسكرى ، وجوز ذلك ابن كيسان ، فيقال فى رأيه أحمرون وحمراوات وسكرانون وسكرايات (٧).

ولعل فى كل ما قدمنا ما يدل على براعة ابن كيسان وكيف ابتدأ المدرسة البغدادية ، فهو يعكف على آراء الكوفيين والبصريين دارسا فاحصا ، منتخبا لنفسه طائفة من الآراء البصرية وأخرى من الآراء الكوفية ومشتقّا لنفسه آراء جديدة مبتكرة.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الهمع ١ / ١٤٠.

(٢) المغنى ص ٧٣١ والهمع ٢ / ١٧١.

(٣) الهمع ١ / ١٠٦.

(٤) الهمع ١ / ٢٠٨.

(٥) الرضى ١ / ٨٩.

(٦) المغنى ص ٣٢٤ والهمع ٢ / ١٣٨.

(٧) الرضى ٢ / ١٦٩.

٢٥١

الزجاجى (١)

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق ، من أهل الصّيمرة الواقعة بين ديار الجبل وديار خوزستان ، نشأ بنهاوند جنوبى همذان ، وانتقل إلى بغداد ينهل من حلقات العلماء ، ولزم الزجاج البصرى وقرأ عليه النحو ، ومنه لزمه لقبه الزجاجى. ورحل إلى الشام فأقام بحلب مدّة ، ثم تركها إلى دمشق واتخذها دار مقام له ، وأكب على تصانيفه فيها وإملاءاته للطلاب ، وحدث أن خرج إلى طبريّة ، فمات بها سنة ٣٣٧ للهجرة ، وقيل بل سنة ٣٤٠. وقد خلّف مصنفات كثيرة نشر منها أماليه الوسطى مع تعليقات للشنقيطى وهى تزخر باللغة والأخبار ، ومجالس العلماء وهى تحكى محاورات لطائفة كبيرة منهم أكثرها فى مسائل لغوية ونحوية. ونشر له أيضا كتاب الإيضاح فى علل النحو ، وكتاب الجمل وهو مختصر فى قواعد النحو نال شهرة مدوّية فى العصور الوسطى ، إذ عكف عليه العلماء بالدرس والشرح حتى قالوا إن شروحه زادت عن مائة وعشرين شرحا.

وقد استقصى فى كتابه الإيضاح علل النحو البصرى والكوفى ، ونصّ كما مر بنا آنفا على أن الذين حرروا العلل الكوفية هم ابن الأنبارى وأوائل البغداديين : ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط ، وأضاف أن له فى ذلك نصيبا إذ قال : «وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنه بألفاظ البصريين» (٢) فهم الذين نهجوا التعبير عن العلل وذللوه ومهدوه. وكان أكثر علم الكوفيين عند الكسائى وثعلب بدون علل ، حتى جاء ابن كيسان وخالفوه ، فاستعاروا من البصريين لغتهم وطريقتهم فى الاحتجاج وغمسوا فيهما النحو الكوفى.

ومن يقرأ الكتاب يرى الفلسفة والمنطق وعلم الكلام ، والفقه أو بعبارة أدق عللها جميعا

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) انظر فى ترجمة الزجاجى الزبيدى ص ١٢٩ ونزهة الألباء ص ٣٠٦ والأنساب للسمعانى الورقة ٢٧٢ وإنباه الرواة ٢ / ١٦٠ وشذرات الذهب ٢ / ٣٥٧ ومرآة الجنان ٢ / ٣٣٢ وابن خلكان ١ / ٣٨٩ والنجوم الزاهرة ٣ / ٣٠٢ وبغية الوعاة ص ٢٩٧.

(٢) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٨٠.

٢٥٢

تمس جوانب التعليل والاحتجاج فيه. وهو يستهله بالحديث عن تقسيم سيبويه الكلام إلى اسم وفعل وحرف محتجّا لصحة هذا التقسيم. وما يلبث أن يتحدث عن حدود الاسم والفعل والحرف ، ويلتمس عند المناطقة تعريفهم للحد ، ويقف بإزاء اختلاف النحاة فى حدودهم ، ويقول إنه ليس اختلاف تضاد بل هو كاختلاف الفلاسفة فى حدهم للفلسفة ، ويقابل بين تعريف المناطقة للاسم وتعريف النحاة ، بادئا بسيبويه ثم الأخفش ثم ابن كيسان ، ثم المبرد ويرتضى تعريفه ناقضا ما يرد عليه من بعض الاعتراضات. وكذلك يصنع بحد الفعل وحد الحرف. ثم يقف عند اختلاف البصريين والكوفيين فى المصدر والفعل أيهما مأخوذ من صاحبه ، ويفيض فى بيان احتجاجات كل فريق ، محاولا إضعاف الحجج الكوفية. ويفتح فصلا لدراسة العلل النحوية ويقسمها إلى تعليمية مثل نصب «زيدا» فى قولنا «إن زيدا قائم» وتعليل ذلك بأنه اسم إن ، وقياسية ، مثل التعليل لعمل إن النصب والرفع فى معموليها بالفعل المتعدى لواحد ، وجدلية مثل التعليل لتقدم منصوبها على مرفوعها مخالفة بذلك الفعل الذى شبّهت أو قيست فى عملها به. ويستظهر هنا قاعدة فقهية أصولية ، فقد قيست إن على الفعل الذى تقدم مفعوله على فاعله وهو فرع للفعل الذى يتقدم عادة فاعله على مفعوله ، والأصل المعروف فى الفقه أن يقاس على الأصول لا على الفروع. ويتلو ذلك بفصول عن الإعراب والكلام أيهما أسبق؟ ولم دخل الإعراب فى الكلام؟ وهل الإعراب حركة أو حرف؟ وهل هو أصل فى الأسماء والأفعال جميعا ، أو هو أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال المضارعة؟ وهل حقّا نشأت الأسماء قبل الأفعال وتبعتها الحروف؟ وأى الأفعال أسبق فى التقدم؟ وما حقيقة المضارع؟ وما الفرق بين النحو واللغة؟ وما معنى الرفع والنصب والجر؟ وما علة دخول التنوين فى الكلام؟ ولماذا ثقل الفعل وخفّ الاسم؟ وما علة امتناع الأسماء من الجزم؟ وما علة امتناع الأفعال من الخفض؟ وما معنى التثنية والجمع؟ وهل الألف والياء والواو فيهما إعراب أو حروف إعراب؟. وكل مسألة يرى فيها جدالا أو حجاجا بين البصريين والكوفيين يوردها مفصلا القول فيها ، وقد يضيف من عنده وجوها من العلل والأقيسة ، وهى جميعا تغمس

٢٥٣

فى اصطلاحات المناطقة والمتفلسفة والمتكلمين وأصحاب علم الأصول. ونحسّ فى وضوح أنه يقف مع البصريين مناضلا مدافعا ، مما يؤكد نزعة بصرية قوية فى مباحثه وكأنه كان استهلالا لانصراف البغداديين عن النزعة الكوفية إلى النزعة البصرية التى سادت بعده إلا قليلا.

وكتاب الجمل أفرده لقواعد النحو والصرف ، وحظى بشهرة مدوية لدقته ووضوح عبارته واستيعابه لدقائق النحو البصرى التى يحتاجها الناشئة ، وقد ألحق به فصلا عن الخط والإملاء. وهو فيه بعامة يتبع نظام النحو البصرى ، لأنه فعلا النظام السديد ، الذى أحكم بناؤه ، ومع ذلك نراه يستعير من الكوفيين بعض مصطلحاتهم ، فقد سمّى ـ متابعا لهم ـ نائب الفاعل باسم ما لم يسمّ فاعله ، وسمى الصفة النعت والشركة عطف النسق.

وإذا أخذنا نتعقب آراءه التى تدور فى كتب النحاة وجدناه يتابع البصريين غالبا ، وقد يتابع الكوفيين على نحو ذهابه مذهبهم فى أن كأنّ إذا كان خبرها اسما جامدا كانت للتشبيه مثل كأن زيدا أسد ، وإذا كان مشتقّا كانت للشك بمنزلة ظننت وتوهمت مثل كأن زيدا قائم ، وقد تأتى للتحقيق مثل قول الحارث ابن خالد المخزومى :

فأصبح بطن مكة مقشعرّا

كأن الأرض ليس بها هشام

وكان البصريون يذهبون إلى أنها للتشبيه دائما ولا معنى لها سواه (١). وكان يكثر من التوقف بإزاء آراء الكوفيين والبصريين جميعا محاولا استنباط رأى جديد ، من ذلك أن سيبويه كان يذهب إلى أن سوى ظرف مكان دائما ، وذهب الكوفيون إلى أنها ظرف متمكن يستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا ، أما هو فذهب إلى أنها ليست ظرفا ألبتة وأنها تقع فاعلا فى مثل جاء سواك ومفعولا به فى مثل رأيت سواك ، وبدلا أو استثناء فى مثل ما جاءنى أحد سواك أى أنه يجوز فيها حينئذ الرفع على البدلية والنصب على الاستثناء (٢). وكان جمهور البصريين يذهب إلى أنه إذا وصلت إن وأخواتها بما بطل عملها ما عدا ليت ،

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) المغنى ص ٢٠٩ والهمع ١ / ١٣٣.

(٢) المغنى ص ١٥١ والهمع ١ / ٢٠٢.

٢٥٤

فيجوّز فيها الإعمال والإهمال ، وأضاف إليها الزجاج لعل وكأن ، أما الزجاجى فعمم الإلغاء والإعمال حينئذ لما حكى عن بعض العرب من قولهم إنما زيدا قائم (١). وهو هنا يصدر عن منهج الكوفيين إذا سمعوا لفظا شاذّا قاسوا عليه وعمموا الحكم.

ولعل فى كل ما قدمنا ما يصور بغدادية الزجاجى على الرغم من أنه كان يسلك نفسه فى البصريين (٢) ، فقد كان يحيط بآراء المدرستين ووجوه اعتلالاتها واحتجاجاتها ، على خصائصها ، ومع الوفاء بحقوقها ، وكان حين يجد الحجة الكوفية تنقصها الدقة المنطقية الشائعة فى حجج البصريين لا يزال يداويها ويصلحها حتى تسبك فى الصورة البصرية. ومضى فى تصانيفه وآرائه النحوية يتوقف بإزاء كثير من المصطلحات والآراء البصرية مختارا لنفسه ما يقابلها عند الكوفيين ، وكثيرا ما نفذ إلى آراء جديدة.

٢

أبو على (٣) الفارسى

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى أبا ، أما أمه فعربية سدوسية من من سدوس شيبان ، ولد لها بفسا من أرض فارس بالقرب من شيراز حوالى سنة ٢٨٨ للهجرة. وكان فطنا ذكيّا فأكبّ على التعلم منذ نعومة أظفاره ، وما تقبل سنة ٣٠٧ حتى يرحل إلى بغداد ، ويعكف على حلقات البصريين مثل ابن السراج والأخفش الصغير والزجاج وابن دريد ونفطويه ومبرمان ، كما يعكف على حلقات البغداديين الأولين وخاصة حلقة ابن الخياط ، وأكب على حلقة أبى بكر بن

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الهمع ١ / ١٤٤.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى (طبعة حيدر آباد) ٢ / ١٤٦.

(٣) انظر فى ترجمة أبى على الفهرست ص ٦٤ والزبيدى ص ١٣٠ وتاريخ بغداد ٧ / ٢٧٥ ونزهة الألباء ص ٣١٥ وإنباه الرواة ١ / ٢٧٣ وطبقات القراء لابن الجزرى ١ / ٢٠٦ ومعجم البلدان ٦ / ٣٧٦ ولسان الميزان ٢ / ١٩٥ وشذرات الذهب ٣ / ٨٨ والنجوم الزاهرة ٤ / ١٥١ والمزهر (طبعة الحلبى) ٢ / ٤٨٧ ، ٦٠٦ وبغية الوعاة ص ٢١٦ وأبو على الفارسى لعبد الفتاح شلبى طبعة مكتبة نهضة مصر ومطبعتها.

٢٥٥

مجاهد تلميذ ثعلب وشيخ القرّاء فى عصره. ولم يخالط الكوفيين والبغداديين والبصريين فى حلقات من استظهروا مذاهبهم فحسب ، فقد مضى يخالط سابقيهم فى كتاباتهم متمثلا ما كتبه سيبويه وغير سيبويه من مصنفات مختلفة. ويظهر أنه اتسع بثقافته ، فشملت كتابات المتكلمين ، إذ يقول مترجموه إنه كان يعتنق مذهب المعتزلة ، والاعتزال من قديم يجرّ إلى قراءة المنطق والفلسفة ، وأغلب الظن أنه كان شيعيّا ، لغلبة التشيع حينئذ على أهل العراق وفارس.

ونظن ظنّا أنه قعد للتدريس والإملاء فى مساجد بغداد مبكرا ، وكان فيه حب للرحلة ، فتنقل يملى ويدرس للطلاب فى «عسكر مكرم» وبعض مدن الموصل ، ويدخل حلب فى سنة ٣٤١ ومعه تلميذه ابن جنى الذى شغف به حبّا ، ويتحوّل إلى بعض مدن الشام ، ويعود إلى بغداد سنة ٣٤٦ وتطير شهرته ، فيستدعيه إلى شيراز عضد الدولة البويهى ، ويأخذ عنه هو وبعض أفراد أسرته ، ويفتخر عضد الدولة بذلك حتى ليقول إنه غلامه. ويظل عنده ، حتى إذا دخلت بغداد فى حوزته عاد إليها ثانية وظل بها إلى وفاته سنة ٣٧٧ للهجرة. واتبع عادة هى أن ينسب إملاءاته فى كل بلدة إليها ، وهى نسبة تعيّن رحلاته وأماكن دراساته ، فمن ذلك المسائل العسكرية نسبة إلى عسكر مكرم ، والمسائل القصرية نسبة إلى «قصر ابن هبيرة» بنواحى الكوفة ، والمسائل الحلبية ، والمسائل الدمشقية والمسائل البصرية والمسائل البغدادية والمسائل الكرمانية نسبة إلى كرمان فى إيران والمسائل الشيرازية. ومن مصنفاته الإيضاح والتكملة والعوامل المائة والمقصور والممدود ، ومن أهمها كتاب الحجة فى القراءات السبع ، وفيه يحتج لكل قراءة من تلك القراءات من اللغة والشعر ناثرا آراء النحاة البصريين والكوفيين ، منتصرا تارة للأولين وتارة للأخيرين مع نزعة قوية فيه إلى الأخذ بالآراء البصرية مما جعل الزبيدى فى طبقاته وابن النديم فى فهرسته يسلكانه فى البصريين ، ويقول أبو حيان فيه : «أبو على أشد تفردا بالكتاب (كتاب سيبويه) وأشد إكبابا عليه وأبعد من كل ما عداه من علم الكوفيين» (١). وسنرى أنه كان ممن خلط بين آراء المدرستين فى

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الإمتاع والمؤانسة لأبى حيان (طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر) ١ / ١٣١.

٢٥٦

وضوح. وهو بذلك بغدادى ينتخب من المدرستين ما يراه أولى بالاتباع ، وإن غلب عليه النزوع إلى المذهب البصرى لأنه كان المذهب الذى حرّرت أصوله وفروعه وعلله.

وكان عقل أبى على من الخصب بحيث ملأ نفس ابن جنى تلميذه ، حين ألمّ بالموصل ، من جميع أقطارها ، وهو يكثر من ذكر آرائه فى كتابه الخصائص وغيره ، حتى ليبدو كأنه كان كنزا سائلا بمسائل اللغة والنحو وما يجرى فيها من ضبط الأصول وضبط الأقيسة والعلل ، وقد استضاء به فى كثير من الأصول الكلية التى حرّرها فى كتابه الخصائص ، فمن ذلك «السلب» يقول : «نبّهنا أبو على ـ رحمه‌الله ـ من هذا الموضع على ما أذكره وأبسطه لتتعجّب من حسن الصنعة فيه» (١) ويأخذ فى بيان أن الأصل فى الفعل الإثبات مثل قام فهى لإثبات القيام ، ثم يقول إنهم قد استعملوا ألفاظا فى السلب ابتداء مثل مادة «عجم» فهى للإبهام ، ولتوضيح ذلك يعرضها فى استعمالاتها المختلفة ، ثم يبين أنهم قد يدخلون الهمزة على الفعل لإفادة السلب مثل أشكيت الرجل إذا زلت له عما يشكوه ، وقد يضعفون ثانيه لنفس الغاية مثل مرّضت الرجل أى داويته من مرضه ، وقد يأتى السلب بدون زيادة. ويفيض ابن جنى نقلا عن أستاذه فى أمثلة كثيرة. ونراه ينقل عنه فى باب تعارض القياس والسماع أمثلة خالف فيها العرب القياس مبينا أن ما استقر على لسانهم هو الأساس (٢). وبالمثل ينقل عنه فى باب الاستحسان وهو ما تكون علته ضعيفة غير مستحكمة مثل قولهم رجل غديان والقياس غدوان لأنه من قولهم غدوت (٣). ومن ذلك باب نقض المراتب إذا عرض عارض كتقديم المفعول به عل الفاعل (٤). ومن ذلك باب تلاقى اللغة ، يقول : «هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئا إلا لأبى على رحمه‌الله» (٥) ويذكر مما جاء على لسانه منه أجمع وجمعاء وأكتع وكتعاء وأخواتهما فإن هذه الصيغة لا تأتى إلا صفة ، بينما هى فى تلك الأمثلة معارف.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الخصائص لابن جنى (طبعة دار الكتب المصرية) ٣ / ٧٥.

(٢) الخصائص ١ / ١٢٥.

(٣) الخصائص ١ / ١٤٣.

(٤) الخصائص ١ / ٢٩٣ وما بعدها.

(٥) الخصائص ١ / ٣٢١.

٢٥٧

ومن ذلك باب ما قيس على كلام العرب فإنه يصح من كلامهم (١) ، وباب الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع (٢). ومما نقله عنه باب الاشتقاق الأكبر ، يقول : «هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا غير أن أبا على ـ رحمه‌الله ـ كان يستعين به ويخلد إليه» (٣) ويريد به «أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا ، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شىء من ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة والتأويل إليه .. نحو ك ل م ، وك م ل ، م ل ك ، م ك ل ، ل ك م ، ل م ك». ومن ذلك باب مشابهة معانى الإعراب معانى الشعر ، إذ يقول «نبّهنا أبو على ـ رحمه‌الله ـ من هذا الموضع على أغراض حسنة» (٤). ويقول فى باب تعليق الأعلام على المعانى دون الأعيان : «هذا باب من العربية غريب الحديث أراناه أبو على» (٥). وقد بنى باب محل حركات الإعراب من الحروف على كلام لأبى على (٦) ، واكتفى فى حديثه عن الحرف المبتدأ به أيمكن أن يكون ساكنا على توجيه أستاذه (٧) ويقول فى باب إضافة الاسم إلى المسمى والمسمى إلى الاسم : «هذا موضع كان يعتاده أبو على ـ رحمه‌الله ـ كثيرا ويألفه ويأنق له ويرتاح لسماعه» (٨). ويعقد بابا للاكتفاء بالسبب دون المسبب وبالمسبب من السبب قائلا : «هذا موضع من العربية شريف لطيف وواسع لمتأمله كثير ، وكان أبو على ـ رحمه‌الله ـ يستحسنه ويعنى به» (٩). ومن ذلك قوله فى فاتحة باب نقض الأصول وإنشاء أصول غيرها : «رأيت أبا على ـ رحمه‌الله ـ معتمدا هذا الفصل من العربية ملمّا به دائم التطرق له والفزع فيم يحدث إليه» (١٠) ويقول فى باب تجاذب المعانى والإعراب : «هذا موضع كان أبو على ـ رحمه‌الله ـ يعتاده ، ويلمّ كثيرا به ، ويبعث على المراجعة له ، وإلطاف النظر فيه» (١١).

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الخصائص ١ / ٣٥٧.

(٢) الخصائص ٢ / ١٧.

(٣) الخصائص ٢ / ١٣٣.

(٤) الخصائص ٢ / ١٦٨.

(٥) الخصائص ٢ / ١٩٧.

(٦) الخصائص ٢ / ٣٢١.

(٧) الخصائص ٢ / ٣٢٩.

(٨) الخصائص ٣ / ٢٤.

(٩) الخصائص ٣ / ١٧٣.

(١٠) الخصائص ٣ / ٢٢٧.

(١١) الخصائص ٣ / ٢٥٥.

٢٥٨

ولعلنا لا نغلو إذا قلنا بعد ذلك إن أكثر الأصول التى اعتمدها ابن جنى فى كتابه الخصائص إنما استمدها من إملاءات أبى على أستاذه وملاحظاته. وإذا رجعنا إلى آرائه النحوية وجدناه فى طائفة منها ينصر الخليل وسيبويه ، وغيرهما من البصريين ، وفى طائفة أخرى ينتصر للكوفيين ، ويكفى أن ندل على ذلك ببعض الأمثلة ، فمما انتصر فيه للخليل أن لا النافية قد تأتى زائدة كما فى قوله تعالى : (وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ)(١). وانتصر له ولسيبويه فى تحليل ويكأنه فى قوله جلّ شأنه : (وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ) إذ كانا يذهبان إلى أن (وى) مفصولة بمعنى أعجب ، وذهب الأخفش إلى أنها موصولة بالكاف ، أى (ويك أنه لا يفلح الكافرون) وويك عنده بمعنى أعجب ، وعلّق أن وما بعدها بما فى ويك من معنى الفعل. ووقف أبو على مع الخليل وسيبويه مؤكدا أن «كأن» قد تأتى كالزائدة ، وأنشد فى ذلك بيت عمر أبى ربيعة :

كأننى حين أمسى لا تكلمنى

ذو بغية يشتهى ما ليس موجودا

أى أنا كذلك» (٢). وكان سيبويه يذهب إلى أن «إذما» حرف شرط مثل إن ، وذهب المبرد وابن السراج ـ وتابعهما أبو على ـ إلى أنها ظرف مثل إذ (٣). وقد أجاز مع الأخفش والكوفيين ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر (٤).

وعلى نحو ما كان ينتخب لنفسه من الآراء البصرية كان ينتخب من الآراء الكوفية ما صحّ فى قياسه ، من ذلك أنه كان يقف مع الكوفيين فى إعمال الفعل الأول فى باب التنازع مستدلا بقول امرىء القيس :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة

كفانى ـ ولم أطلب ـ قليل من المال (٥)

وكان يتابعهم فى إعمال إن النافية عمل ليس لما رووا عن بعض أهل العالية فى نجد من قولهم : «إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية» (٦). وتابعهم فى أن

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) المغنى ص ٢٧٨.

(٢) الخصائص ٣ / ١٧٠.

(٣) المغنى ص ٩٢.

(٤) ابن يعيش على المفصل ١ / ٦٨.

(٥) المغنى ص ٥٦٣.

(٦) همع الهوامع ١ / ١٢٤.

٢٥٩

عطف البيان ومتبوعه قد يكونان نكرتين ، وقد استدلوا بمثل قوله جلّ شأنه : (أَوْ كَفَّارَةٌ طَعامُ مَساكِينَ) وقوله : (مِنْ شَجَرَةٍ مُبارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ) وكان البصريون يؤولون مثل ذلك على أنه بدل ذاهبين إلى أن عطف البيان ينبغى أن يكون دائما معرفة (١). وذهب البصريون إلى أن لو شرطية دائما ، بينما ذهب الفراء ـ وتابعه أبو على ـ إلى أنها قد تكون حرفا مصدريّا بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع ذلك بعد ودّ ويودّ مثل (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ) و (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ) وقال البصريون إنها فى مثل ذلك شرطية وإن مفعول يود وجواب لو محذوف ، والتقدير : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك. ويقول ابن هشام لا خفاء بما فى هذا التقدير من التكلف (٢). وكان يجيز ـ مثل الكوفيين ـ إعمال الضمير العائد على المصدر فى الظرف مثل «قيامك أمس حسن وهو اليوم قبيح» فهو عنده تعمل فى اليوم عمل المصدر العائدة عليه (٣). وتابعهم فى أن «أو» تأتى للإضراب مطلقا بدون اشتراط تقدم نفى أو نهى كما اشترط سيبويه ، محتجّا بقول جرير :

ماذا ترى فى عيال قد برمت بهم

لم أحص عدّتهم إلا بعدّاد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية

لولا رجاؤك قد قتّلت أولادى (٤)

ومما تابعهم فيه أن الباء الجارة قد تأتى بمعنى التبعيض مثل قوله تعالى :

(وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ) وقوله : (عَيْناً يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللهِ»)(٥). وكان سيبويه يذهب إلى أن خلا إذا تقدمتها ما كانت فعلا ، وذهب الكسائى. وتبعه أبو على الفارسى ـ إلى أنها قد تكون حرف جر وما زائدة (٦).

وليس كل ما يشكّل بغدادية أبى على أنه كان ينتخب لنفسه من المذهبين

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الهمع ٢ / ١٢١.

(٢) المغنى ص ٢٩٤.

(٣) الخصائص ٢ / ١٩ وانظر الهامش.

(٤) المغنى ص ٦٧.

(٥) المغنى ص ١١١.

(٦) المغنى ص ١٤٢ ومما تابع فيه الكوفيين أن من حروف النصب المضارع كما بمعنى كيما (الهمع ٢ / ٦ والمغنى ص ١٩٣) ومر بنا أن الكسائى كان يرى فى مثل قام وقعد محمد أن فاعل الفعل الأول محذوف ولا فاعل ، وقد استضاء بذلك الفارسى فذهب إلى أن قلما فى مثل قلما ينظر محمد لا فاعل لها وكأن الفعل أجرى مجرى حرف النفى ومثلها كان المزيدة فى مثل أنت تكون ماجد نبيل (المغنى ص ٧٥٠ والهمع ١ / ١٢٠).

٢٦٠

الكوفى والبصرى ، بل يشكلها أيضا أنه كان يجتهد وينفرد بآراء لم يسبق إليها ، من ذلك أن سيبويه وجمهور البصريين كانوا يذهبون إلى أن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه فمثل كلمت محمدا وعليّا انتصب محمد وعلى جميعا بكلمت. وذهب ابن السراج إلى أن حرف العطف هو العامل ، أما أبو على فرأى أن العامل فى المعطوف فعل محذوف بعد أداة العطف لأن الأصل فى مثل كلمت محمدا وعليّا كلمت محمدا وكلمت عليّا ، فحذف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه ، بدليل أنه يجوز إظهاره (١). وكان سيبويه يذهب إلى أن ناصب المنادى فعل محذوف تقديره أنادى أو أدعو ، وذهب المبرد إلى أن ناصبه حرف النداء يا وأخواتها لنيابتها عن الفعل ، وذهب أبو على الفارسى إلى أن أدوات النداء ليست حروفا وإنما هى أسماء أفعال (٢) ، وأن المنادى مشبه بالمفعول به (٣). ومرّ بنا فى غير هذا الموضع اختلاف النحاة فى إعراب الأسماء الخمسة ، فقد كان سيبويه يرى أنها معربة بحركات مقدرة فى الحروف ، وقال الكوفيون إنها معربة بالحركات على ما قبل حروف العلة ، ووافقهم المازنى إلا أنه قال إن تلك الحروف ناشئة عن إشباع الحركات ، وقال قطرب من البصريين وهشام من الكوفيين إن حروف العلة نابت عن الحركات ، وقال الجرمى انقلاب تلك الحروف هو الإعراب ، وذهب أبو على الفارسى إلى أنها حروف إعراب دالة عليه (٤). وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أن الأفعال الخمسة ترفع بالنون وتنصب وتجزم بحذفها ، وقال الأخفش هى معربة بحركات مقدرة على ما قبل الألف فى مثل يكتبان والواو والنون ، وقال أبو على هى معربة ولا يوجد بها حرف إعراب ، لا النون لأنها تسقط فى النصب من الجزم ولا الألف والواو والياء لأنها ليست فى آخرها ، ولأنها ضمائر متصلة بها (٥). وكان سيبويه يذهب إلى أن «حتى» يتعين نصب المضارع بعدها إذا وليت فعلا غير موجب مثل «ما سرت حتى أدخل

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) ابن يعيش ٨ / ٨٩ والرضى ١ / ١١٩.

(٢) ابن يعيش ١ / ١٢٧ والرضى ١ / ١٢٩.

(٣) الهمع ١ / ١٧١.

(٤) الرضى ١ / ٢٤.

(٥) الهمع ١ / ٥١.

٢٦١

المدينة» وجوز الفارسى الرفع بعدها فى جميع الأحوال بدون استثناء (١). وذهب البصريون إلى أن الخبر إذا كان ظرفا أو جارّا ومجرورا تعلّق بفعل أو اسم فاعل محذوف هو الخبر ، ومر بنا أن الكوفيين كانوا يرون أن الظرف فى مثل محمد عندك منصوب بالخلاف ، وذهب أبو على الفارسى مستضيئا برأى ابن السراج الذى مر بنا إلى أن الجار والمجرور والظرف هما الخبر وليس هناك عامل محذوف معلقان به (٢). وكان الجمهور يمنع العطف على محل المجرور فى مثل مررت بزيد وعمرو فلا يقال عمرا بالنصب ، وأجاز ذلك الفارسى (٣). ومنع الجمهور إتباع فاعل نعم وبئس بالنعت مثل لنعم الفتى المدعو للحرب على ، وأجازه الفارسى (٤).

وكان سيبويه يذهب إلى أن ما فى مثل غسلته غسلا نعمّا معرفة بمعنى الشىء فهى فاعل لنعم ، وذهب الفارسى إلى أنها نكرة تامة بمعنى شىء وأنها تمييز لفاعل نعم المستتر (٥) ، وكان يذهب إلى أن «من» أيضا فى باب نعم نكرة تامة تمييز لفاعل نعم المستتر مثل : «نعم من هو فى سر وإعلان» ولم يوافقه أحد من النحاة فى هذا الرأى ، إذ يجمعون على أنها موصولة فاعل لنعم (٦). وذهب سيبويه والجمهور إلى أن أمّا فى قول بعض الشعراء :

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر

فإن قومى لم تأكلهم الضّبع

مركبة من أن المصدرية وما المزيدة والأصل لأن كنت ، فحذف الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير لحذف ما يتصل به وزيدت ما عوضا عن كان ، وأدغمت النون فى الميم للتقارب ، وبذلك يكون المرفوع بعدها اسما لكان المحذوفة والمنصوب خبرها ، وذهب أبو على إلى أن ما الزائدة هى الرافعة الناصبة لكونها عوضا من الفعل فنابت منابه (٧). ولم يثبت النحاة ما الزمانية وأثبتها أبو على مستدلا بقوله تعالى : (فَمَا اسْتَقامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ) أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم (٨).

وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أن الدار والمسجد فى مثل دخلت الدار والمسجد منصوبان على الظرفية ، وذهب الأخفش ـ كما مر بنا ـ إلى أنهما

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الهمع ٢ / ٩.

(٢) الهمع ١ / ٩٩.

(٣) الخصائص ٢ / ٣٥٣ والهمع ٢ / ١٤١

(٤) الهمع ٢ / ٨٥.

(٥) المغنى ص ٣٢٨ والهمع ١ / ٢٥٠.

(٦) المغنى ص ٤٨٨ والهمع ١ / ٩٢.

(٧) المغنى ص ٤٨٩ والهمع ١ / ١٢٢.

(٨) المغنى ص ٣٣٥.

٢٦٢

مفعولان به ، وتوسط الفارسى ذاهبا إلى أن «فى» حذفت ، فنصبا على المفعولية اتساعا وتجوزا (١). وذهب الجمهور إلى أن «غير» محمولة فى الاستثناء على ما بعد إلا فحكمها حكمه ، وذهب الفارسى إلى أنها منصوبة على الحال فى مثل جاء القوم غير على (٢). والجمهور يذهب إلى أن لا فى مثل «لا سيما محمد» نافية للجنس وسى اسمها بمعنى مثل وما زائدة والخبر محذوف ، وذهب الأخفش إلى أن ما خبر لا وذهب أبو على فى كتابه «الهيتيات» نسبة إلى هيت بلدة بالعراق إلى أن لا فى مثل قام القوم لا سيما محمد مهملة وسى حال أى قاموا غير مماثلين لزيد فى القيام (٣). وذهب الجمهور فى مثل لا أبالك ولا أخا لك إلى أن أبا اسم لا النافية للجنس واللام فى لك زائدة وأبا مضاف إلى الكاف ومثلها أخا والخبر محذوف ، وذهب هشام من الكوفيين وابن كيسان من البغداديين إلى أن أبا محذوف ، وذهب هشام من الكوفيين وابن كيسان من البغداديين إلى أن أبا وأخا غير مضافين ولكنهما عوملا معاملة المضاف فى الإعراب ، ولك فى موضع الصفة لهما والخبر محذوف ، بينما ذهب الفارسى إلى أن أبا وأخا فى العبارتين جاءتا على لغة القصر وإلزام الأب والأخ الألف ، ولك هى الخبر (٤). وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أن لام الاستغاثة فى مثل «يا لزيد» متعلقة بفعل أنادى المحذوف فى النداء ، وذهب أبو على إلى أنها متعلقة بيا (٥). وذهب سيبويه والجمهور إلى أن اللام الداخلة على الخبر مع إن المهملة فى مثل إن محمد لقائم (وَإِنْ كانَتْ لَكَبِيرَةً) هى لام الابتداء ، وذهب أبو على إلى أنها ليست لام الابتداء وإنما هى لام فارقة بين إن المؤكدة وإن النافية ، وكان يحتج بدخولها على الماضى فى مثل «إن زيد لقام» وعلى منصوب الفعل المؤخر فى مثل (وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ) وكلاهما لا يجوز دخول اللام عليه مع إن المشددة (٦).

وكان أبو على يسند آراءه دائما بالأدلة التى اصطلح عليها النحاة البصريون والكوفيون ، وهى السماع والقياس والتعليل ومواد السماع عنده هى نفسها المواد المستخدمة قديما من القرآن وقراءاته والشعر ورواياته ، وقد يتمثل بالحديث النبوى

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الهمع ١ / ٢٠٠.

(٢) المغنى ص ١٧١ والهمع ١ / ٢٣١.

(٣) المغنى ص ٣٤٧.

(٤) الخصائص ١ / ٣٣٨ والهمع ١ / ١٤٥.

(٥) المغنى ص ٤٨٩ والهمع ١ / ١٨٠.

(٦) المغنى ص ٢٥٦.

٢٦٣

أحيانا ، لا لغرض استنباط القواعد وإنما للاستئناس. ويتعجب ابن جنى كثيرا من مهارته فى القياس حتى ليقول : «ما كان أقوى قياسه .. فكأنه كان مخلوقا له» (١) ويروى عنه أنه كان يقول : «أخطئ فى خمسين مسألة فى اللغة ولا أخطئ فى واحدة من القياس» (٢) ويدل دلالة واضحة على اتساعه فى القياس ما قاله عنه ابن جنى فى الإلحاق ، إذ ذكر أنه قال : «لو شاء شاعر أو ساجع أو متّسع أن يبنى بإلحاق اللام اسما وفعلا وصفة لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب ، وذلك نحو قولك خرجج أكرم من دخلل ، وضربب زيد عمرا ، ومررت برجل ضربب وكرمم ونحو ذلك. قال ابن جنى : فقلت له : أفترتجل اللغة ارتجالا؟ قال : ليس بارتجال ، ولكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذن من كلامهم» (٣).

وعلى نحو ما يتعجب ابن جنى من سداد أقيسته يتعجب من قدرته على التعليل وكثرة ما كان يدلى به من تعليلات فى مسائل النحو والتصريف حتى ليقول : «أحسب أن أبا على قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا» (٤).

ويكفى أن نذكر مثالين من تعليلاته أولهما أن سيبويه كان يذهب إلى أن حركة الإعراب حادثة بعد الحروف النهائية فى الكلمات ، وذهب أبو على إلى أنهما حدثتا معا مستدلا بأن النون الساكنة مخرجها من الأنف ومخرج النون المتحركة من الفم ، ولو كانت الحركة حادثة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضا من الأنف (٥). والتعليل الثانى ما رواه ابن جنى من أنه سأله عن ردّ سيبويه كثيرا من أحكام التصغير إلى أحكام جمع التكسير وحمله إياها عليها ، فقال سريحين فى تصغير سرحان لقولهم سراحين وعشيمين فى تصغير عثمان لقولهم عشامين ، فقال أبو على : «إنما حمل التحقير فى هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيدا عن رتبة الآحاد ، فاعتدّ ما يعرض فيه لاعتداده

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الخصائص ١ / ٢٧٧.

(٢) الخصائص ٢ / ٨٨.

(٣) الخصائص ١ / ٣٥٨ وما بعدها.

(٤) الخصائص ١ / ٢٠٨.

(٥) الخصائص ٢ / ٣٢١ وما بعدها.

٢٦٤

بمعناه ، والمحقّر هو للمكبر ، والتحقير فيه جار مجرى الصفة فكأن لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الإفراد» ويعلق ابن جنى على هذا التعليل بقوله : «هذا معقد معناه ، وما أحسنه وأعلاه» (١). وواضح أن تعليلاته لم تكن تقف عند آرائه ، بل كانت تمتد إلى آراء سيبويه وغيره من النحاة السابقين.

٣

ابن جنى (٢)

هو أبو الفتح عثمان بن جنّى الموصلى ، كان أبوه مولى روميّا ، وربما كان اسمه جنى تعريبا لكلمة suianneG اليونانية ، وقد ولد له ابنه عثمان حوالى سنة ٣٢٠ للهجرة ، ويبدو أنه رأى فيه مخايل ذكاء فدفعه إلى التعلم ، ولم يلبث أن منح عنايته لعلوم اللغة ، فأكبّ على دروس أحمد بن محمد الموصلى النحوى مواطنه. وأغلب الظن أنه نزل بغداد مبكرا ، ففى تصانيفه ترداد لذكر بعض تلاميذ المبرد مثل محمد بن سلمة وبعض تلاميذ ثعلب مثل ابن مقسم ، غير أنه سرعان ما عاد إلى الموصل ، وأخذ يدرس للطلاب فى مسجدها ، وهو فى أثناء ذلك يتعرض للأعراب الفصحاء ويأخذ عنهم مثل أبى عبد الله الشجرى الذى يتردد ذكره فى الخصائص. وحدث أن مرّ بحلقته فى سنة ٣٣٧ للهجرة أبو على الفارسى إمام النحاة فى عصره ، فأعجبه ذكاؤه ، وتعجب من قعوده للدرس والإملاء قبل نضجه ، فقال له : لقد أصبحت زبيبا وأنت حصرم ، وكأنما دلعت هذه الكلمة نارا فى قلبه ، ليستكمل أداته ، ولم يجد خيرا من ملازمة هذا الإمام الفذ ، فلزمه أربعين سنة متنقلا معه فى رحلاته ، مشغوفا بآرائه مبهورا بفطنته

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الخصائص ١ / ٣٥٤.

(٢) انظر فى ترجمة ابن جنى نزهة الألباء ص ٣٣٢ ويتيمة الدهر ١ / ٨٩ ودمية القصر ص ٢٩٧ وتاريخ بغداد ١١ / ٣١١ ومعجم الأدباء ١٢ / ٨١ وإنباه الرواة ٢ / ٣٣٥ ومرآة الجنان ٢ / ٤٤٥ وابن خلكان ١ / ٣١٣ وشذرات الذهب ٣ / ١٤٠ وروضات الجنات ص ٤٦٦ وبغية الوعاة ص ٣٢٢.

٢٦٥

ودقة أقيسته وتعليلاته ، ومن يقرؤه فى كتبه المطبوعة وخاصة الخصائص يحس أن مادة علمه مستمدة من أستاذه ، وكأنه كان قلما فى يده يسجّل كل خواطره ولفتاته النحوية والصرفية ، وهى لفتات وخواطر اندفع ينميّها ويضيف إليها من عقله الخصب النادر ما جعله يتقن ظواهر التصريف والنحو علما وفقها وتأويلا وتحليلا ، بل ما جعله يرث إمامة أستاذه ، بل لعله بذّه وخاصة فى وضع أصول التصريف على نحو ما يتضح فى الخصائص. وأتاحت له رفقته بأبى على أن يتعرف فى بلاط سيف الدولة على المتنبى وأن تنعقد بينهما صداقة رفيعة ، فيشرح ديوانه ، حتى إذا توفى رثاه رثاء رائعا احتفظ به القفطى فى إنباه الرواة. وأتاحت له تلك الرفقة أيضا أن يحظى برعاية البويهيين وأن تعلو مكانته عندهم. وقد خلف أستاذه فى التدريس ببغداد حين لبّى نداء ربه ، وظل يوالى التصنيف والتأليف ، حتى توفى سنة ٣٩٢ للهجرة.

وهو ممن أكثروا من التصنيف حتى بلغت مصنفاته نحو الخمسين ، وبينها مصنفات وقفها على تسجيل كلام أستاذه الفارسى مثل «اللمع وذى القدّ وتأييد تذكرة أبى على». وله مصنفات مختلفة حول المتنبى تفسيرا لشعره ودفاعا عنه أمام خصومه. ومن أهم مصنفاته كتاب «المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» وقد نشر منه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة الجزء الأول.

والقسط الأكبر من نشاط ابن جنى إنما كان فى علم التصريف ، ودفعته رغبته فى التعمق فيه إلى أن يقرأ على أستاذه الفارسى كتاب التصريف للمازنى الذى كان يعدّ أنفس ما ألّف فى هذا العلم حتى عصره ، وعمد إلى شرحه فى كتابه المنصف الذى نشرته الإدارة العامة للثقافة بالقاهرة فى ثلاثة أجزاء ، وفيه يناقش مادته مناقشة واسعة ، مضيفا ما لا يحصى من ملاحظاته الطريفة كملاحظته أن الأفعال قد تشتق من أسماء الأعيان وقوله إننا إذا اشتققنا فعلا من سفرجل قلنا سفرج يسفرج سفرجة ، فهو مسفرج (١) ، ومثل ملاحظته أن الأفعال

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) المنصف : شرح كتاب التصريف للمازنى ١ / ٣٣.

٢٦٦

قد تشتق من الحروف كاشتقاق قوّف من القاف وكوّف من الكاف ودوّل من الدال ، فيقال : «قوّفت قافا وكوّفت كافا ودوّلت دالا» (١).

ونشر لابن جنى أيضا فى القاهرة الجزء الأول من سر صناعة الإعراب ، وهو دراسة صوتية واسعة لحروف المعجم ومخارجها وصفاتها ، وما يحدث فى صوت الكلمة من إعلال وإبدال وإدغام ونقل وحذف ، وما يجرى فى حروفها من تلاؤم يؤدى إلى جمال الجرس. وطبع له كتاب التصريف الملوكى ، وهو كتاب يتناول هذا العلم بمعناه الدقيق ، فيتحدث عن المجرد والمزيد والإبدال والتغيير بالحركة والسكون والحذف والإعلال ، مع تدريبات صرفية كثيرة. وأهم كتبه فى هذا العلم الخصائص الذى حاول فيه محاولة رائعة هى وضع القوانين الكلية للتصريف ، وحقّا أنه أفاد فى كثرة هذه القوانين من ملاحظات أستاذه الفارسى على نحو ما مرّ بنا منذ قليل ، ولكن من الحق أيضا أنه أضاف إليها من ملاحظاته واستقصاءاته للأمثلة اللغوية وحسه الدقيق بأبنية اللغة وتصاريفها ما شخّصها وجسّمها تمام التجسيم وقد مضى يستخلص قوانين كلية أخرى لم يقف عندها أستاذه ، وبذلك استطاع أن يضع للتصريف أصولا على المذهب الذى سبقه إليه علماء الكلام والفقه فى وضع أصولهم ، وهى أصول يصدق منها جانب كبير على النحو ومسائله وقضاياه العامة كالإعراب والبناء وعلله ، وقد ذهب إلى أنها أقرب من علل الفقهاء إلى علل المتكلمين ، إذ تتعرض لمسائل ميتافيزيقية فى طبيعة العرب وسلائقهم. وأفاض فى بيان العلل النحوية منكرا تقسيم ابن السراج وتلميذه الزجاجى لها إلى علل أولى وثوان وثوالث ذاهبا إلى أن العلل الأخيرة تتميم للعلل الأولى ، وليس هناك علة للعلة ولا علة لعلة العلة (٢). ويعرض فى تفصيل للاطراد والشذوذ فى التصريف والنحو ، كما يعرض لعوامل الإعراب فى الكلم وأن النحاة قسموها إلى معنوى مثل الابتداء ولفظى مثل عمل المبتدأ فى الخبر ، ويقول إن العامل الحقيقى فى إعراب الكلم إنما هو المتكلم (٣) ، ويتحدث عن تعارض السماع والقياس أحيانا قائلا : «اعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شىء ما ، ثم سمعت

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) المنصف ٢ / ١٥٤.

(٢) الخصائص ١ / ١٧٣.

(٣) الخصائص ١ / ١٠٩ وما بعدها.

٢٦٧

العرب قد نطقت فيه بشىء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم هم عليه» (١). ويطبق قاعدة الاستحسان فى الفقه الحنفى على بعض الأبنية. ونحسّ أثر المباحث الفقهية حين يتحدث عن حمل الفرع على الأصل والعكس (٢) والحمل على الظاهر (٣) ، وغلبة الفروع على الأصول (٤) واختلاف اللغات وكلها حجة على نحو ما يختلف الفقهاء (٥) ، ويعود مرارا إلى مراجعة الأصول والفروع (٦) ويتحدث عن تركيب المذاهب وعن وجوب الجائز. ويستعير من المتكلمين حديثهم عن السبب والمسبب (٧) والمستحيل (٨). ولعل فى ذلك كله ما يدل فى وضوح على أنه تأثر فى وضع أصول التصريف والنحو بأصول الفقهاء والمتكلمين جميعا.

ويردّد ابن جنى فى الخصائص وغيره حديثه عن البصريين باسم أصحابنا كما مر بنا فى غير هذا الموضع ، وكثيرا ما يضعهم مقابل البغداديين (٩) ، وكأنما ينزع نفسه منهم نزعا ، وقد أسلفنا أنه يريد بالبغداديين أوائلهم ممن كانوا ينزعون إلى الكوفة مثل ابن كيسان ، وهم حقّا من ذوق غير ذوقه ومن هوى غير هواه ، فهو بغدادى من طراز آخر ، طراز أستاذه أبى على الفارسى والزجاجى ، طراز كان ينزع إلى البصريين ، وهو الطراز الذى عمّ وساد منذ النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى ، وكان هو وأستاذه من أهم الأسباب فى شيوعه ، إذ كانا ينتخبان من المذهبين البصرى والكوفى مع نزعة شديدة إلى البصريين ، ومع الفسحة وفتح الأبواب على مصاريعها للاجتهاد ومخالفة البصريين والكوفيين بقدر ما يؤديهما النظر وتسعفهما الحجة.

ونستطيع أن نرجع إلى الآراء المنثورة لابن جنى فى كتاباته المنشورة وفى المراجع النحوية ، فسنراه يطبق هذا المنهج تطبيقا دقيقا ، إذ كان يوافق البصريين فى

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الخصائص ١ / ١٢٥.

(٢) الخصائص ١ / ١١١ وانظر ١ / ٢٠٨ حيث يصرح بأنه يستضىء بأبى حنيفة فى حديثه عن الدور والوقوف منه على أول رتبة.

(٣) الخصائص ١ / ٢٥١.

(٤) الخصائص ١ / ٣٠٠.

(٥) الخصائص ٢ / ١٠.

(٦) الخصائص ٢ / ٣٤٢ وما بعدها.

(٧) الخصائص ٣ / ١٧٣.

(٨) الخصائص ٣ / ٣٢٨.

(٩) الخصائص ١ / ١٣٧.

٢٦٨

مسائل كثيرة ، من ذلك أن يأخذ برأيهم فى أن المصدر أصل والفعل مشتق منه (١) وأن المبتدأ رافعه الابتداء (٢) ، وأن ناصب المفعول به الفعل السابق له (٣) ، وأن المضارع منصوب بعد حتى بأن مضمرة وجوبا (٤) ، وكذلك بعد أو وفاء السبيبا وواو المعية (٥) ، وأن العامل فى باب التنازع هو الفعل الثانى (٦) ، وأن نعم وبئس فعلان ، وكذلك فعل التعجب (٧) ، وأن المفعول معه منصوب بالفعل مع توسط واو المعية (٨) ، وأن الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية فى مثل (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ) فاعل لفعل محذوف ، وكذلك بعد همزة الاستفهام فى مثل أزيد قام (٩) ، وأن علة بناء الاسم شبهه بالحرف أو تضمنه معناه (١٠) ، وأن الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال وإنما أعرب المضارع لشبهه باسم الفاعل (١١).

وبجانب ذلك كان يأخذ بوجهة النظر الكوفية فى مسائل مختلفة ، من ذلك إعمال إن النافية عمل ليس متابعا فى ذلك أستاذه الفارسى والكوفيين ، كما مر بنا منذ قليل ، وإن لاحظ أن إعمالها يشوبه غير قليل من الضعف ، يقول تعليقا على قراءة سعيد بن جبير الآية الكريمة : (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبادٌ أَمْثالُكُمْ) : «ينبغى أن تكون إن هذه بمنزلة ما ، فكأنه قال : ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم ، فأعمل إن إعمال ما [العاملة عمل ليس] وفيه ضعف لأن إن هذه لم تختص بنفى الحاضر اختصاص ما به ، فتجرى مجرى ليس فى العمل» (١٢). وكان الكسائى ـ كما مرّ بنا فى غير هذا الموضع ـ يجيز وجود الفعل بدون فاعل ، على نحو ما أجاز ذلك فى مثل قام وقعد عمرو ، إذ ذهب إلى أن عمرا فاعل قعد ، وقام لا فاعل لها ، وتبعه أبو على الفارسى يحتم ذلك فى قلّ حين تتصل بها ما ، ويقول ابن جنى إن «قلما يقوم زيد» دخلت فيه ما على قلّ كافة لها عن عملها ، ومثله كثر ما وطالما» (١٣). وكان يتابع أستاذه والكوفيين فى أن أو تأتى

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الخصائص ١ / ١١٣ ، ١١٩ وانظر المنصف ١ / ٦٥.

(٢) الخصائص ١ / ١٦٦.

(٣) الخصائص ١ / ١٠٢.

(٤) الخصائص ٣ / ٢٦٠.

(٥) الخصائص ١ / ٢٦٣ وما بعدها.

(٦) الخصائص ٢ / ٢٠٩.

(٧) المنصف ١ / ٢٤١.

(٨) سر صناعة الإعراب ١ / ١٤٤.

(٩) الخصائص ٢ / ٣٨٠.

(١٠) الخصائص ١ / ١٩٧.

(١١) الخصائص ١ / ٦٣.

(١٢) المحتسب ١ / ٢٧٠.

(١٣) الخصائص ١ / ١٦٧ ، ١٦٨.

٢٦٩

للإضراب مطلقا (١) ، كما تابعهما فى إعمال المصدر مضمرا فى الظرف مثل «قيامك أمس حسن ، وهو اليوم قبيح» فأعمل هو العائد على القيام فى اليوم (٢). وتابع الكوفيين فى أن حاش فى مثل «حاش لله» فعل ، بينما ذهب الجمهور إلى أنها اسم مرادف للبراءة من كذا (٣). وكان يتابع الكسائى وأستاذه أبا على فى أن خلا حين تتقدمها ما فى مثل قام القوم ما خلا زيدا ليس من الضرورى أن تكون فعلا حتما ، فقد يجوز الجرّ بها على تقدير ما زائدة (٤). وتابع الكوفيين فى جواز «ضرب غلامه محمدا» لمجىء ذلك فى النظم كثيرا مثل : «جزى ربّه عنى عدىّ ابن حاتم» ، وكان الجمهور يمنع ذلك لعود الضمير المتصل بالفاعل على متأخر لفظا ورتبة (٥). وكان يقف مع الكوفيين فى أن حذف خبر إنّ إنما يحسن إذا كان اسمها نكرة ، يقول تعليقا على قول الأعشى :

إنّ محلا وإن مرتحلا

وإنّ فى السّفر إذ مضى مهلا

«أراد : إن لنا محلا وإن لنا مرتحلا ، فحذف الخبر ، والكوفيون لا يجيزون حذف خبر إن إلا إذا كان اسمها نكرة ، ولهذا وجه حسن عندنا ، وإن كان أصحابنا (البصريون) يجيزونه مع المعرفة (٦). ومرّ بنا فى ترجمة الفراء أنه كان يضعّف قراءة ابن عامر : (وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بالفصل بين المضاف وهو قتل والمضاف إليه وهو شركائهم بالمفعول به وأنه أنكر البيت الذى أنشده الأخفش دعما لذلك ، وهو قول بعض الشعراء فى وصف ناقته :

فزججتها بمزجّة

زجّ القلوص أبى مزاده

وقد خالفه فى ذلك جمهور الكوفيين مجوّزين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به (٧) ، وانتصر لهم ابن جنى محتجا بقدرة الشاعر على أن يقول : زجّ القلوص أبو مزاده ، ويعلق على ذلك بقوله : «فى هذا البيت عندى دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم وأنه فى نفوسهم أقوى من أضافته إلى

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) المغنى ص ٦٧.

(٢) الخصائص ٢ / ١٩.

(٣) المغنى ص ١٣٠.

(٤) المغنى ص ١٤٢.

(٥) الخصائص ١ / ٢٩٤ والهمع ١ / ٦٦.

(٦) المحتسب ١ / ٣٤٩.

(٧) الهمع ٢ / ٥٢.

٢٧٠

المفعول .. ومن ذلك قراءة ابن عامر : (وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) (١).

ووقف فى «المحتسب» مرارا إزاء تحريك ما فيه حرف حلقى مثل جهرة وجهرة بتحريك الهاء قائلا إن الكوفيين والبغداديين ـ ويقصد أوائلهم النازعين منزعهم ـ يجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه ، أى أنهم يجعلونه قياسا مطردا ، بينما يقتصر البصريون على ما سمع منه سالكين له فى باب اللغات ، ونراه ينتصر للكوفيين والبغداديين جميعا ، يقول فى التعليق على قراءة (جهرة) فى الآية رقم ٥٥ من سورة البقرة بفتح الهاء : «مذهب أصحابنا فى كل شىء من هذا النحو مما فيه حرف حلقى ساكن بعد حرف مفتوح أنه لا يحرّك إلا على أنه لغة فيه .. ومذهب الكوفيين أنه يحرك الثانى لكونه حرفا حلقيّا ، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه كالبحر والبحر والصّخر والصّخر ، وما أرى القول من بعد إلا معهم والحق فيه إلا فى أيديهم ، وذلك أننى سمعت عامة عقيل تقول ذلك ولا تقف فيه ، سائغا غير مستكره» (٢). ويعلق على قراءة محمد بن السّميفع (قرح) بفتح الراء فى الآية رقم ١٤٠ من سورة آل عمران قائلا : «ظاهر هذا الأمر أن يكون فيه لغتان : قرح وقرح كالحلب والحلب والطّرد والطّرد ... ثم لا أبعد من بعد أن تكون الحاء لكونها حرفا حلقيّا يفتح ما قبلها كما تفتح نفسها فيما كان ساكنا من حروف الحلق نحو قولهم فى الصّخر الصّخر والنّعل والنّعل ، ولعمرى إن هذا عند أصحابنا (يريد البصريين) ليس أمرا راجعا إلى حرف الحلق ، لكنها لغات.

وأنا أرى فى هذا رأى البغداديين فى أن حرف الحلق يؤثّر هنا من الفتح أثرا معتدّا معتمدا ، فلقد رأيت كثيرا من عقيل لا أحصيهم يحرّك من ذلك ما لا يتحرك أبدا لو لا حرف الحلق ... وهذا ما لا توقف فى أنه أمر راجع إلى حرف الحلق لأن الكلمة بنيت عليه ألبتّة .. ولا قرابة بينى وبين البصريين ولكنها بينى وبين الحق ، والحمد لله (٣)».

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الخصائص ٢ / ٤٠٦ وما بعدها.

(٢) المحتسب ١ / ٨٤.

(٣) المحتسب ١ / ١٦٦.

٢٧١

ولعل فى ذلك ما يدل دلالة واضحة على أنه كان ينزع غالبا إلى البصريين لكن لا عن حمية ولا عن عصبية ، وإنما عن طول النظر والتبصر تبصرا كان يدفعه فى كثير من الأحيان إلى الوقوف فى صف الكوفيين وأوائل البغداديين حين يجد السداد فى جانبهم. وهو ما يؤكد بغداديته وأنه كان يقيم مذهبه النحوى والصرفى على الانتخاب من المذهبين البصرى والكوفى وما انبثق عنهما من المذهب البغدادى عند أوائل البغداديين ، وعند أستاذه أبى على الفارسى وقد تبعه فى كثير من آرائه الاجتهادية ، من ذلك أن الظرف والجار والمجرور هما الخبر فى مثل محمد عندك ومحمد فى الدار وليسا متعلقين بمحذوف هو الخبر (١). وكان يجوّز مثله العطف على محل المجرور بالنصب فى مثل مررت بزيد وعمرو ، فيقال مررت بزيد وعمرا (٢) ، كما كان يجوز مثله إتباع فاعل نعم وبئس بالنعت مثل نعم الفتى المدعو بالليل على (٣). وجوز متابعا له تقديم خبر كان ومعموله عليها مستدلين بقوله تعالى : (أَهؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كانُوا يَعْبُدُونَ) فقد تقدمت كان (إياكم) معمول يعبدون ، وما يجوز وقوع المعمول فيه يجوز وقوع العامل (٤). وجوّز مثله معمول يعبدون ، وما يجوز وقوع المعمول فيه يجوز وقوع العامل (٥). وجوّز مثله أن تكون لك فى قولهم : «لا أبالك» و «لا أخا لك» خبر لا ، وأبا وأخا اسمى «لا» مقصورين تامين على لغة من يقول هذا أبا ورأيت أبا ومررت بأبا (٦). وكان يذهب مثله إلى أن اللام الداخلة على خبر إن المهملة فى مثل (وَإِنْ كانَتْ لَكَبِيرَةً) ليست لام الابتداء كما زعم سيبويه ، وإنما هى لام فارقة بين إن المؤكدة والنافية (٧).

وذهب مذهبه فى أنه لا يصح تأكيد العائد المحذوف فى مثل «الذى رأيت نفسه زيد» على أن تكون نفسه تأكيدا للضمير المحذوف فى رأيت على تقدير رأيته (٨). وكان يتابعه فى أن اللام فى مثل «يالزيد» متعلقة بيا (٩) ، وأن أما فى قول بعض الشعراء :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر

فإن قومى لم تأكلهم الضّبع

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الهمع ١ / ٩٩.

(٢) الخصائص ٢ / ٣٥٣ والهمع ٢ / ١٤١.

(٣) الهمع ٢ / ٨٥.

(٤) المحتسب ١ / ٣٢١.

(٤) المحتسب ١ / ٣٢١.

(٥) الخصائص ١ / ٣٣٨ وما بعدها.

(٦) المغنى ص ٢٥٦ والمحتسب ١ / ٩١.

(٧) الخصائص ١ / ٢٨٧ والمغنى ص ٦٧٣.

(٨) المغنى ص ٤٨٩ والهمع ١ / ١٨٠.

٢٧٢

هى عاملة الرفع والنصب فيما يتلوها (١). وجعله ذلك يضع قاعدة عامة كانت مصدر خلاف بينه وبين أستاذه فى بعض المسائل ، وهى أن ما ينوب عن شىء يعمل عمله ، فما فى أما المكونة من أن المصدرية وما الزائدة عملت لنيابتها مناب كان الرفع والنصب فيما تلاها. وينبغى طرد ذلك فى الصور المماثلة ، فمن ذلك أن أستاذه ـ كما مرّ بنا ـ كان يذهب إلى أن العامل فى المعطوف فى مثل جاء محمد وعلى عامل مقدر من جنس العامل فى المعطوف عليه ، وذهب ابن جنى إلى أن حرف العطف نفسه هو العامل لنيابته مناب العامل المحذوف (٢). ومن ذلك أدوات النداء فقد كان أبو على الفارسى يذهب إلى أنها أسماء أفعال عملت فى المنادى ، وذهب ابن جنى إلى أنها حروف تعمل فيه لنيابتها مناب الأفعال (٣)

ولابن جنى آراء اجتهادية مختلفة انفرد بها عن أستاذه والمدرستين البصرية والكوفية ، فمن ذلك أنه كان يجيز تقديم المفعول معه على المعمول قبله ، فيقال جاء وثياب الصوف البرد (٤). وكان يذهب إلى أن العامل فى الخبر هو الابتداء والمبتدأ معا ، وبذلك سوّغ تقدمه على المبتدأ فى مثل شاعر محمد ، لأنه إنما تقدم على أحد عاملى الرفع فيه وهو المبتدأ (٥). وذهب إلى أن إلا تأتى زائدة مستدلا بقول ذى الرمة فى وصف النوق :

حراجيج ما تنفكّ إلا مناخة

على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا (٦)

وكان الجمهور يذهب إلى أن لا العاملة عمل ليس لا تعمل إلا فى النكرات ، وذهب إلى أنها تعمل أيضا فى المعارف لقول النابغة :

وحلّت سواد القلب لا أنا باغيا

سواها ولا عن حبّها متراخيا (٧)

ومعروف أن الأسباب المانعة للاسم من الصرف هى العلمية والعدل وزيادة الألف والنون والوصفية ووزن الفعل والتأنيث وموازنة جمعى مفاعل ومفاعيل والعجمة

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الخصائص ٢ / ٣٨١ والمغنى ص ٦١.

(٢) الخصائص ٢ / ٣٨٧.

(٣) الخصائص ٢ / ٢٧٧.

(٤) الخصائص ٢ / ٣٨٣.

(٥) الخصائص ٢ / ٣٨٥.

(٦) المغنى ص ٧٦ والحراجيج : النوق الضخمة ، والخسف : الذل.

(٧) المغنى ص ٢٦٤ وما بعدها.

٢٧٣

والتركيب المزجى. وكان الجمهور يذهب إلى أنها تنقسم إلى معنوية هى العلمية والوصفية ، ولفظية وهى البقية. وذهب ابن جنى إلى أنها جميعا معنوية ما عدا وزن الفعل فى مثل أحمد ويزيد (١). وذهب الجمهور إلى أن اللام تزيد فى جواب لو ولو لا ولوما مثل «لو جئت لأكرمتك» و «لولاك لأسرعت» ، وذهب ابن جنى إلى أنها ليست واقعة فى جواب هذه الأدوات ، بل هى لام جواب قسم مقدر (٢). ومرّ بنا رأى أستاذه أن ما قد تكون ظرفية زمانية ، وأشرك ابن جنى معها فى ذلك أنّ بفتح الهمزة ، مستشهدا بقول بعض الشعراء :

وتالله ما إن شهلة أمّ واحد

بأوجد منّى أن يهان صغيرها (٣)

وكان سيبويه يذهب إلى أن كلمة خرب فى قولهم : «هذا جحر ضبّ خرب» مجرورة على الجوار لضب لأنه كان ينبغى أن ترفع ، إذ هى صفة لجحر. وقال ابن جنى : بل هى مجرورة على الأصل ، إذ أصل التعبير «هذا جحر ضب خرب جحره» فحذف المضاف وأنيب المضاف إليه فى «جحره» وهو الضمير ، فارتفع واستتر فى خرب ، فهو صفة لجحر على تقدير حذف المضاف ، وهو تأويل بعيد (٤).

ومن طريف ما هدته إليه بصيرته النافذة أن الأصل فى ظهور اللغات إنما هو اشتقاق كلماتها من الأصوات المسموعة ، يقول فى فواتح كتابه الخصائص : «ذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوىّ الريح وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب (صوت) الظبى ونحو ذلك ، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندى وجه صالح ومذهب متقبّل» (٥). وقد مضى فى الخصائص يثبت ذلك من حين لآخر كقوله عن الأفعال إنه كثر اشتقاقها من الأصوات الجارية مجرى الحروف مثل «هاهيت» من قولهم فى زجر الإبل هاها ، و «عاعيت» فى زجر الغنم من قولهم : عاعا ، و «حأحأت» فى زجر الكبش من قولهم حاحا ، و «شأشأت» فى

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الخصائص ١ / ١٠٩.

(٢) المغنى ص ٢٥٩.

(٣) المغنى ص ٣٣٨ والشملة : العجوز.

وأوجد : أكثر وجدا.

(٤) الخصائص ١ / ١٩٢.

(٥) الخصائص ١ / ٤٦ وما بعدها.

٢٧٤

زجر الحمار من قولهم شاشا. ويقول : هذا كثير فى الزجر ، وقد صنفت فيه كتابا (١). ويذكر فى موضع آخر أن العرب قد تسمى الأشياء بأصواتها كالخاز باز (الذباب) لصوته ، والبطّ لصوته ، والواق للصّرد (طائر فوق العصفور) لصوته ، وغاق للغراب لصوته ، والشّيب لصوت مشافر الإبل (٢).

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إنه هو الذى عمل على تثبيت قانونى الاشتقاق الأكبر والتضمين ، ومر بنا أنه كان يريد بالأول التقاليب الستة للأصل الثلاثى لأى كلمة وبيان أنه يجمعها هى ومشتقاتها معنى واحد ، وحقّا سبقه الخليل ـ كما مر بنا فى ترجمته ـ إلى بناء معجم العين على تقليب الأصل الثلاثى للكلمة فى صوره الستة ، ولكنه لم يفكر فى أنها هى واشتقاقاتها يمكن أن يجمعها معنى واحد. وقد اعترف فى فاتحة حديثه عنه بأن الفارسى كان يستعين به ، ولكنه لم يحاول تسميته ولا تأصيله وتطبيقه ، إنما هو الذى نهض بذلك ، فهو الذى سماه ، وهو الذى جسّمه فى أمثلة مختلفة ، منها «ك ن م» وتقليباتها ومشتقاتها وقد رجعها إلى معنى القوة والشدة ، ورجع «ق ول» وتقليباتها ومشتقاتها إلى معنى الإسراع والخفة ، كما رجع تقليب «ج ب ر» إلى معنى الشدة والقوة ، ومثلها مشتقاتها ، ورجع تقليب «ق س و» ومشتقاتها إلى معنى القوة والاجتماع ، كما رجع تقليب «س ل م» ومشتقاتها إلى معنى الإصحاب والملاينة (٣) وتوقف فى كتابه المحتسب ليطبق ذلك على «حجر» وتقليبها ومشتقاتها مبينا أنها تعود جميعا إلى الشدة والضيق والاجتماع (٤) وأوضح أيضا أن «ج د ل» وتقليباتها ومشتقاتها تعود إلى القوة (٥).

وعلى نحو ما عنى بالاشتقاق الأكبر وتطبيقاته على بعض الأبنية ، عنى بالتضمين ، وهو أن تشرب لفظا معنى لفظ وإذا كان فعلا أو مضدرا أعطى حكمه ، فعدّى بما يعدّى إليه. وحقّا لا حظ ذلك سيبويه والكسائى فى بعض الأمثلة بشهادته ، كما لاحظه أبو على الفارسى (٦) ، ولكنه هو الذى كشفه وأوضحه فى أمثلة كثيرة من مثل (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إِلى نِسائِكُمْ) يقول : الرفث يتعدى

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

(١) الخصائص ٢ / ٤٠.

(٢) الخصائص ٢ / ١٦٥ وانظر ٣ / ٢٣١.

(٣) انظر الخصائص ٢ / ١٣٣ وما بعدها.

(٤) المحتسب ١ / ٢٣١.

(٥) المحتسب ١ / ٣٢١.

(٦) انظر الخصائص ٢ / ٣١١ ، ٣٨٩.

٢٧٥

بالباء غير أنه ضمّن فى الآية معنى الإفضاء ، ولذلك يتعدى بإلى كما يتعدى بها الإفضاء ، ومثل (مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللهِ) أى مع الله ، لأنه فى معنى من يضاف فى نصرتى إلى الله ، ومثل (هَلْ لَكَ إِلى أَنْ تَزَكَّى) وضعت إلى موضع فى لأن ما قبلها فى معنى أدعوك وأرشدك (١).

وابن جنى يسند كلامه دائما بقراءات القرآن والسماع عن العرب ، وقد يستشهد بالحديث النبوى ، ولكن لا للاستنباط ووضع القواعد وإنما للائتناس (٢). وكان مثل أستاذه يعنى بالقياس عناية شديدة حتى ليمكن أن يقال إن كتابه الخصائص إنما هو مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة ، وبلغ من عنايته بالقياس أن كان يقول : «إن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس» (٣). وقد عقد فى جزئه الأول فصلا طويلا لبيان أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم وإن لم ينطقوا به. واتسع فى ثنايا مصنفاته فى صور التدريب على الأقيسة ، ومن يرجع إلى كتابه المنصف فى شرح تصريف المازنى يجده يختمه بنحو ستين صحيفة فى تمارين صرفية أبنيتها كلها من صنعه. ودائما يدعم آراءه وآراء سابقيه من النحاة بالحجج البينة والأدلة الناصعة ، ووصف بعض أدلته بأنها كالأدلة الهندسية فى الوضوح والبيان (٤).

(٢) الخصائص ١ / ٣٣.

(٣) الخصائص ٢ / ٨٨.

(٤) الخصائص ١ / ٦٠.